

سفير أمريكي: أكثر من ٧٥٠٠ مقابلة لعراقيين طلبوا اللجوء إلى أمريكا



أكد السفير جيمس فولي المنسق الأقدم لشؤون اللاجئين العراقيين في بغداد أن السفارة الأمريكية في عمان نظمت مقابلات مع ٧٧٠٠ عراقي بين خريف عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وما زال ٩٣٠٠ آخرون ينتظرون

دورهم للحصول على حق اللجوء في الولايات المتحدة. وأضاف فولي في ندوة خاصة بمناقشة شؤون اللاجئين العراقيين، أنه يأمل أن تصل الإدارة الأميركية إلى تحقيق هدفها لهذا العام في نهاية شهر تشرين الأول المقبل باستقبال ١٢ ألف لاجئ عراقي، مؤكداً أن عدد اللاجئين العراقيين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة منذ بدء البرنامج بلغ ٣٠٤٠ شخصاً.

ويعد وصول اللاجئين إلى الأراضي الأميركية آخر خطوة في عملية معقدة تمر عبر مسارات تخص جهات عديدة منها وزارة الخارجية ووزارة الأمن الوطني والموضوية العليا لشؤون اللاجئين والمكتب الدولي للهجرة وعسد من حكومات دول الجوار العراقي.

تبدأ الخطوة الأولى في هذا الماراثون بتقديم طلب اللجوء إلى وحدة تسلم الطلبات في السفارة الأميركية في البلد الذي يقيم فيه اللاجئ، وعادة ما تقوم القنصولية العليا لشؤون اللاجئين أو إحدى المنظمات غير الحكومية، بإحالة الطلب إلى هذه الوحدة.

على إثر ذلك تقوم وحدة تسلم الطلبات بتنظيم موعد لمقابلة الشخص المعني، بعد الفريضة الأولية للطلبات، ثم يقوم موظف خاص بمراجعة ملف التقديم وجمع معلومات شخصية عن صاحبه مثل مستوى تعليمه ومكان عمله السابق والتقاط صورته والمزيد من المعلومات الشخصية عنه، وعما إذا كان لديه أقرباء يقيمون في الولايات المتحدة، والأهم هو التدقيق في القصة التي يقدمها كل لاجئ عن مدى تعرضه للخطر في العراق، وهذا التفصيل مهم جداً كي تتمكن وزارة الأمن الوطني الأميركية من اتخاذ قرارها المناسب في الموضوع.

وبعد انتهاء هذه المرحلة الأولية تقوم وحدة تسلم الطلبات بتدقيق الأسماء

الواردة في طلب اللجوء، عن طريق مركز شؤون اللاجئين التابع للخارجية الأميركية، وبعد انتهاء هذه الإجراءات ذات الطابع الأمني، تقوم وحدة تقديم الطلبات بتنظيم موعد لصاحب الطلب مع ممثل عن المكتب الأميركي للهجرة وشؤون الجنسية والذي عادة ما يقوم بأخذ بصمات الشخص المعني أثناء المقابلة. ويمكن أن يتم قبول أو رفض الطلب المقدم مباشرة في هذه المرحلة المبكرة، وإذا ما تم قبول الطلب بشكل كامل أو مشروط، فإن صاحب الطلب يمكنه أن يمر لمرحلة الفحص الطبي.

بعدها يقوم مكتب شؤون اللاجئين التابع للخارجية الأميركية بطلب تعهد أو رعاية من إحدى المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة لصاحب طلب اللجوء.

بعد ذلك يتم تنظيم حلقات تثقيفية لتعريف صاحب الطلب بطبيعة الحياة في الولايات المتحدة، وذلك في البلد الذي قدم منه طلب الهجرة. وبعد الانتهاء من عملية المراجعة الأمنية لبصمات الأصابع وهي عملية تستغرق ما بين أسبوعين إلى شهر، والانتهاج من التدقيق الأمني حول اسم صاحب الطلب، يقوم موظف تابع لمكتب شؤون الهجرة والجنسية، بوضع ختم الموافقة على نموذج طلب اللجوء الذي يحمل الرمز I-590.

وعند الانتهاء من عمليات الفحص الطبي ووصول الموافقة على طلب الرعاية من إحدى المنظمات الأميركية غير الحكومية، وانتهاء دروس التوعية بطبيعة الحياة في الولايات المتحدة، تصل مرحلة حجز تذكرة الطائرة للوصول إلى الأراضي الأميركية. ولا تتم عملية السفر إلا بعد حجز التذكرة لمدة تتراوح من أسبوعين إلى أربعة أسابيع، حسب مكان وجود الشخص وعائلته ووفق تاريخ تحددته السفارة الأميركية.

أما الخطوة النهائية قبل أن تطأ قدم اللاجئ أرض المطار الأميركي فهي

ضرورة الحصول على إذن مغادرة، وهذا الإذن يتطلب مدة تختلف من بلد إلى آخر، ففي تركيا مثلاً يتطلب إصدار إذن الخروج شهراً كاملاً، لأن السلطات التركية تطلب من اللاجئ أن يأتي بهذه الشهادة من النقطة الحدودية التي دخل منها البلاد. أما في الأردن فيقوم مكتب متابعة الطلبات في السفارة الأميركية بتحويل الطلب إلى القنصولية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتقوم المنظمة بمتابعة الطلب وهذا يتطلب نحو أسبوعين أو أكثر. أما في سوريا فعلى اللاجئ الذهاب بنفسه إلى مكتب الهجرة والجوازات في دمشق للحصول على إذن الخروج وهذا ما يتطلب وقتاً يتراوح من ثلاثة إلى أربعة أسابيع.

ويؤكد السفير فولي أن هذا الوضع المثالي لسير عملية قبول ملف اللاجئ العراقي، ولكن يمكن أن تشهد العملية تأجيلاً أو تأخيراً في أية مرحلة من مراحلها، وأحدى احتمالات تأخير الملف لوقت طويل هي عندما يطلب مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي اي) أو وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) إجراء مزيد من التحريات حول صاحب الطلب.

وقد تتأخر عملية البت في طلب اللجوء أيضاً إذا ما أظهرت بصمات الأصابع الحاجة إلى مزيد من التحقيقات أو المقابلات مع مسؤول مكتب الهجرة والجنسية الأميركي. ويشير السفير فولي إلى أن هناك احتمالاً آخر لتأخير الطلب وذلك عندما يتم وضعه على الرeref، أي يدخل في مرحلة عدم الرفض وعدم القبول إلى حين التأكد بشكل ملموس من وضعية صاحب الطلب، وهذا يتطلب وقتاً يختلف من حالة إلى أخرى.

وقد يؤدي طلب الحصول على أوراق ثبوتية من مكان عمل صاحب الطلب إلى مزيد من التأخير أو قد تثبت

غيتيس يغادر بغداد وزير الدفاع الأمريكي يبحث مع المالكي انسحاب قوات بلاده من العراق



العراق بلد يتمتع بحرية القرار . وبالتالي العراق يتطلع إلى علاقات جيدة ومتميزة مع الجارة إيران . فالعراق ليس ظلاً لعلاقة مع احد .

الدباغ أشار إلى أن غيتيس في زيارته القصيرة التقى برئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب محمود المشهاني .

من جانبه ، ذكرت المستشار في الدائرة الإعلامية لدى القوات متعددة الجنسيات، عبد اللطيف ريان . أن غيتيس غادر امس العراق، عقب لقائه بالمسؤولين العراقيين وقائد القوات الأميركية والسفير الأميركي ببغداد.



المحتمل بقائها في العراق حسب الاتفاقية التي ستعقد وجودها " وتابع " التجادب على الوجود الأميركي في العراق لا يعني بقدر ما يعنيها ماذا يقرره العراقيون عبر آجهزتهم التشريعية من الحكومة المنتخبة ومجلس النواب الذي يمثل رغبة العراقيين في صياغة علاقة متكافئة مع الولايات المتحدة " .

واكد الدباغ ان المالكي وغيتيس لم يتطرقا إلى زيارة الرئيس الإيراني المرتقبة إلى العراق . لكونها شأن يخص العراق، وقال "إطلاقاً لم يتم التطرق للزيارة المرتقبة للرئيس الإيراني أحمدني نجاد . هذا الأمر يهم العراق، وهناك دعوة من الرئيس جلال طالباني،

بغداد / الصداق
قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة، د. علي الدباغ، ان رئيس الوزراء نوري المالكي والوزير الأميركي روبرت غيتيس، بحثا في اجتماع ضمهما امس الاول، العلاقة بين البلدين ومستقبلها وتواجد القوات الاميركية في العراق.

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتيس قد وصل مساء (الأحد) العاصمة بغداد، والتقى فور وصوله بقيادة قوات التحالف والسفير الأميركي .

وقال الدباغ امس الاثنين، ان الحديث دار " في أمور عامة، والعلاقة بين العراق وأمريكا، وموضوع تواجد القوات الأميركية وانسحابها ، فالعراق طرف اساسي وفاعل في أي قرار أميركي . والعراق يرحب بأي انسحاب منظم ومتفق عليه، حيث ان القوات الامنية العراقية وصلت إلى مستوى من الجاهزية لسد الفراغات التي ستركها الجيش الأميركي" .

وتابع الدباغ " نقل غيتيس وجهة النظر الأميركية في العلاقة، كما استمع إلى وجهة نظر القادة العراقيين في مستقبل العلاقة التي يطمح العراق ان تكون علاقة متكافئة بين بلدين ذو سيادة تتحقق فيها مصلحة الشعبين العراقي والأميركي" .

وحول ما كان قد صرح به غيتيس امام الكونغرس ، ان أمريكا ليست ملتزمة بالدفاع عن العراق . قال الدباغ "ان هذه احاديث الكونغرس أو احاديث عام الانتخابات، إذ ان هناك من يدعو إلى تواجد طويل الأمد . وهناك من يدعو إلى انسحاب سريع ومبكر، أمريكا ليست مستعدة للتخلي عن العراق، وهذه احاديث تختص بالجانب الأميركي ، ولاتهمنا، نحن ما يهمنا هو مصلحة العراق ومصلحة الأمن القومي العراقي، وما يحتاجه من دعم واسناد من قبل القوات الاميركية

مجدداً.. مجلس النواب يرحب بالتصويت على الموازنة ومجالس المحافظات إلى اليوم

اذ يطالب اقليم كردستان بتخصيص ١٧٪ من الموازنة العامة لكن نوابا آخرين يرون ان حصة الاقليم اقل من ذلك كما ان ثمة خلاف بشأن صلاحيات المحافظ والجهة المخولة لإقالاته تقف حجر عثرة امام إقرار قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

لقد تم الاتفاق على تأجيل التصويت على موازنة ٢٠٠٨ ومجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم اجلت لبيت فيها يوم الاثنين بسبب احتدام النقاشات بشأنها واختلاف الكتل السياسية حول الصلاحيات فضلا عن النسب المئوية للمحافظات.

محافظة كربلاء ترفع العلم العراقي المعدل

أطيان الشعب العراقي كافة ويحمل بين طياته عدة دلالات للنهج التعددي والمضي في مسار التوحيد والتقدم ،وأضاف أننا برفعتنا لهذا العلم الجديد نلتزم بالدستور الذي صوت له الشعب العراقي وإنهاء كل آثار البعث الذي حكم بالحديد والناثر.

هذا وحضر الحفل رئيس مجلس المحافظة عبد العال الياسري وجمع غفير من المسؤولين الأمنيين ومدراء الدوائر الخدمية والوحدات الإدارية في محافظة كربلاء .وتضمن مراسيم رفع العلم العراقي وإلقاء قصائد شعرية تجسد العلم الجديد والعراق .

كوبلاء / الصداق
تحت شعار (العلم العراقي الجديد سيبقى رمزا خالدا لوحدة الشعب العراقي وتصميمه العالي على تجاوز المحن والانطلاق في مسيرة الأعمار والبناء والتحدى) احتفلت محافظة كربلاء بمراسيم رفع العلم العراقي الجديد في مبنى المحافظة .

وقال محافظ كربلاء عقيل الخزعلي في كلمة بالمناسبة ان العلم ليس قطعة قماش تتخللها الأثوان وإنما يمثل الوجه الجديد للدولة العراقية الديمقراطية وهو رمز تأتلف فيه معاني سامية تدل على وحدة

ارتفاع أسعار الوقود... يثقل كاهل العراقيين فجا عمّان الصليب الأحمر يطالب بحل مشكلة ١٩٠ عالقاً بالمنطقة العازلة بين الأردن والعراق

ما يعني ان التخلي عن السيارات الخاصة لن يكون حلاً، مشيراً إلى ان اغلب السيارات التي يمتلكها العراقيون جاءوا بها من العراق وتحمل لوحات عراقية ولا يمكن بيعها في الأردن.

وقالت سامية عبد الله (لاجئة عراقية في الأردن) ان "الخصاوف بدأت تزاد فعلاً، فارتفعت أسعار السلع بدأ يصاحب ارتفاع أسعار الوقود".

وأضافت عبد الله " علمت من الناس ان ارتفاع سعر الوقود سيزيد أسعار المواد الغذائية إلى مستويات غير مسبوقة"، مشيرة إلى صعوبة تحمل العراقيين لهذه الزيادة. وفضت عبد الله قائلة "نحن نفكر بالعودة إلى العراق في اقرب وقت إذا تحسنت الأوضاع الأمنية، فالحياة هنا مكلفة جداً قياساً بالعراق".

وتقول تقارير الأمم المتحدة إن أعداداً كبيرة من المهاجرين العراقيين في الأردن بدأت تقل نسبياً بعد التحسن الأمني الملحوظ في العاصمة بغداد ومحافظتي الأنبار وديالى.

سعر قنينة الغاز ارتفع بشكل مفاجئ من أربعة دنانير أردنية إلى ستة دنانير ونصف (الدينار الأردني يعادل ١٧٢٩ ديناراً عراقياً و١,٤١ دولار أمريكي)، فيما ارتفع سعر لتر زيت الكسار المستخدم في التدفئة والذي يسمونه هنا السولار إلى ٥٥٥ فلساً للتر الواحد بعد أن كان ٣١٥ فلساً.

وتابعت حمادي ان "العائلة الواحدة تحتاج نحو مئة لتر شهرياً في أقل تقدير، وبهذا ارتفعت تكاليف الحياة على العائلة العراقية بشكل كبير وقد لا تتمكن من مجاراته، عندها ستضطر للعودة إلى العراق".

أما سعدون جميل (لأجيء عراقي في الأردن) فيقول إن "الزيادة لم تقتصر على تكاليف نفقات البيت وحدها، بل ان أسعار البنزين العادي زادت بدورها لتصل إلى ٥٧٥ فلساً للتر الواحد بعد ان كانت ٤٣٠ فلساً، وهو ما زاد من نسبة النفقات بشكل كبير".

وأضاف سعدون "حتى لو توقفت عن التنقل بسيارتنا الخاصة لن نغير من واقع الحال، لأن أسعار النقل بسيارات الأجرة ارتفع أيضاً،

كل ما يمتلكونه من مدخرات مالية".

وأوضح مالك الذي يعيش مع أسرته المتكونة من خمسة أفراد في عمان بعد أن فر من العراق بسبب العنف ان "الأسعار ارتفعت بنسب كبيرة خلال العامين اللسنيين قضيتهما في الأردن، ما يجعل الإقامة هنا صعبة للغاية، إذ قد يكلف الإنفاق على وقود التدفئة أكثر من ٢٥٠ دينار أردني شهرياً أي نصف مليون دينار عراقي (ما يعادل ٤١٠ دولارات أميركية)"، مشيراً إلى ان هذا الرقم سيرتفع مع إعلان السلطات الأردنية زيادة أسعار المحروقات إلى الضعف، وهو مبلغ كبير قياساً بما تمتلكه العائلات العراقية.

ويتراوح عدد العراقيين في الأردن بين ٧٠٠ - ٨٠٠ ألف، حسب إحصائيات الموضوية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ويواجه هؤلاء ضغوطاً مختلفة تتعلق بتصاريح الإقامة والعمل، فيما ترفض عمان شروطاً ليست بالسهلة على دخول العراقيين إلى الأراضي الأردنية.

ومن جانبها، تقول نداء حمادي (لاجئة عراقية تقيم مع عائلتها في الأردن) إن



شهدت ارتفاعاً وصل إلى الضعف، وهو ما يرفع نفقات العائلة العراقية إلى النسبة نفسها، الأمر الذي ربما سيدفع الكثير من اللاجئين العراقيين للتفكير بالعودة إلى العراق، أو البقاء وصرف

العراقيين هناك ليضيف بذلك مشكلة أخرى إلى المشاكل التي تواجههم في الغربة.

ويقول سلام مالك (لأجيء عراقي في عمان منذ أكثر من عامين) إن "أسعار المحروقات وعدم امكانية الالتحاق بالتعليم المدرسي الرسمي" وعلى صعيد متصل بأوضاع العراقيين الموجودين في الأردن

هؤلاء الأشخاص الذين من بينهم ٣٨ امرأة و٦٥ طفل دون ثمانية اعوام انهم "يصارعون من أجل البقاء في بيئة غير مستقرة تتصف بشح المياه النقية ونقص المرافق السكنية والغذاء غير المناسب

بغداد / الصداق
طالبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإيجاد حل نهائي لنحو ١٩٠ شخصاً يقعون في المنطقة العازلة بين الأردن والعراق منذ نحو ثلاثة اعوام.

وقالت اللجنة في بيان لها نشر امس الاثنين "اننا نناشد أصحاب القرار ايجاد حل نهائي يضمن سلامة هؤلاء الناس من أجل وضع نهاية لاحدى المأسى التي تعاني منها المنطقة".

وصف رئيس بعثة اللجنة الدولية في عمان بول كاستيلا الأوضاع المعيشية لهؤلاء الأشخاص بـ"المؤسفة" خاصة في ظل غياب "أي خطة أو برنامج لاعادة توطينهم في بلد يعيشون فيه بأمان".

وشدد على ضرورة توفير الحياة الطبيعية لهم من مدارس للاطفال فضلاً عن تمكين ذويهم من العمل. ويعيش أكثر من ١٩٠ شخصاً من أصل إيراني-كرد في المنطقة المهجورة التي اطلق عليها اسم "مخيم المنطقة العازلة" الواقع بين الحدود الأردنية والعراقية وفقاً للصليب الاحمر.

ولخصت اللجنة اوضاع